

## التنمية الحضرية لمدينة عنه في محافظة الانبار

ا.م.د. براء كامل عبدالرزاق  
قسم الجغرافية  
كلية الآداب - الجامعة العراقية  
العراق

### المخلص

عانت مدن محافظة الانبار من مشاكل أمنية كبيرة بعد احتلال العراق عام 2003 ، وتفاقت هذه المشكلة بعد احداث عام 2014 عند سقوط اغلب مدن المحافظة بيد التنظيمات الإرهابية ، وتعد مدينة عنه احدى تلك المدن التي نالت نصيباً من الدمار والتهجير لسكانها واستمرت هذه الحالة الى ما بعد تحرير المدينة عام 2017 ، وبالرغم من عودة الحياة بشكل تدريجي لها إلا ان المدينة بقت تعاني من ضعف كبير في واقعها الاقتصادي والاجتماعي ، أدى بدوره الى عدم رغبة بعض سكانها بالعودة اليها ، وتطلب هذا الامر الى دراسة واقع المدينة من حيث توزيع استعمالاتها الحضرية ونشاطها الاقتصادي الذي يعاني من الركود ، ووظائفها الخدمية التي تعاني من قلة الكوادر . والعمل على إيجاد افضل الحلول المناسبة لتنميتها بما هو متوفر فيها من مقومات ، تمثلت بوضع بعض المقترحات والقرارات التنظيمية التي تساعد في تطوير المدينة على مستوى استعمالاتها السكنية والتجارية والصناعية والنقل فضلاً عن استعمالاتها الخدمية .

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الحضرية، المتطلبات الإدارية، الاستعمالات الحضرية، تطوير الوظيفة.

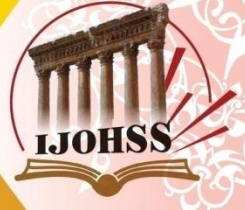
# Urban Development of Anah City in Anbar Province

Asst. Prof. Dr. Baraa Kamel Abdul Razzaq  
Geographical Department  
College of Arts – Al-Iraqia University  
Iraq

## ABSTRACT

The cities of Anbar Governorate suffered from major security problems after the occupation of Iraq in 2003, and this problem exacerbated after the events of 2014 when most of the governorate's cities fell to the hands of terrorist organizations. The city in 2017, and despite the gradual return to life, the city continued to suffer from a great weakness in its economic and social reality, which in turn led to the unwillingness of some of its residents to return to it. of stagnation, and its service jobs that suffer from a lack of cadres. And work to find the best appropriate solutions for its development with the available ingredients, represented by the development of some proposals and organizational decisions that help in the development of the city at the level of its residential, commercial, industrial and transportation uses as well as its service uses.

**Keywords:** urban development, administrative requirements, urban uses, job development.



## مقدمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تنمية المدن بدون الاعتماد على التخطيط العلمي الشامل مهما صغرت مساحتها او كبرت ، والذي يجمع المهندسين والمخططين وذوي الاختصاص في علوم الاقتصاد والاجتماع والآثار والجغرافية والبيئة ، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني وأعيان و مثقفي المدينة ، لان تخطيط المدن يرتبط بحياة الناس وحركتهم ما بين المسكن ومحل العمل واستقرارهم وتحقيق متطلباتهم اليومية في المستقبل المنظور .

والادارة الحضرية للمدن هي واحدة من دعائم التنمية فهي تمارس مجموعة ادارات على رقعة صغيرة تمثل الحيز الحضري للمدينة فهي تدير الخدمات المجتمعية فضلاً عن الوظائف الصناعية والتجارية والبيئية ، ولذلك فإن إدارة المدن تحتاج الى تعدد الاختصاصات التي تتكون منها البنية الحضرية ولا يكتمل عملها إلا بتضافر كل الاختصاصات المتنوعة بمجلس إدارة يعتمد أسلوب الإدارة الحضرية المعاصرة التي تعتمد على التخطيط والتشريع والتمويل والتنفيذ .

ان اكبر مشكلة تواجه المدن الحالية هي مشكلة النمو السكاني والتوسع في مساحات المدن والذي يسبب ضغطاً على الخدمات وقلة كفاءتها ، الا اننا هنا نتكلم عن مشكلة مغايرة في مدينة عنه وهي قلة مشاريع التنمية والتدخل الكبير في استعمالاتها ، وذلك نتيجة لسوء إدارة التنمية الإقليمية في البلد حيث ان تنمية الأقاليم تعتمد على أساس اعداد السكان في توزيع الحصص ، وهذا ادى بدوره الى زيادة المشاكل في المدن الكبيرة بسبب الهجرة السكانية إليها لتوفر فرص العمل ، وبالتالي ادت هذه السياسة الى مشاكل في التنمية الحضرية كذلك ، ان هذه المشكلات سببت هجرة اعداد من أبناء مدينة عنه والكثير منهم لم يعد إليها بعد عملية تحريرها من التنظيمات الإرهابية بعد عام 2017 ، والذي أدى الى تراجع في خدماتها الصحية والتعليمية فضلاً عن حالة الركود الاقتصادي على المستوى التجاري والصناعي ، فذلك يتطلب من المسؤولين والاداريين في المدينة اتخاذ قرارات مدروسة تساعد في تغيير واقع المدينة نحو الأفضل لتكون مثال يحتذى به في البلد .

### مشكلة البحث :

ان مدينة عنه عانت سابقاً وتعاني حالياً من ضعف الواقع التنموي ، ويأتي السؤال هنا هل هناك إمكانية لوضع خطة تنموية تساعد على تطوير النشاط الاقتصادي والخدمي في المدينة ، وهل هناك امكانية إعادة تنظيم استعمالات المدينة الحضرية وفك التداخل الحاصل فيها .

### فرضية البحث :

ان التنمية الحضرية تخضع الى متطلبات إدارية (تخطيطية ، تشريعية ، تمويلية) وهذه تحتاج الى تكاتف الجهود بين الإدارة المحلية والمركزية لإقامة مشاريع اقتصادية وخدمية تساعد على توفير فرص العمل للسكان ، اما تنظيم الاستعمالات داخل المدينة فهناك إمكانية لتطبيقها لتوفر مقومات وإدارة قادرة على ذلك .

### هدف البحث :

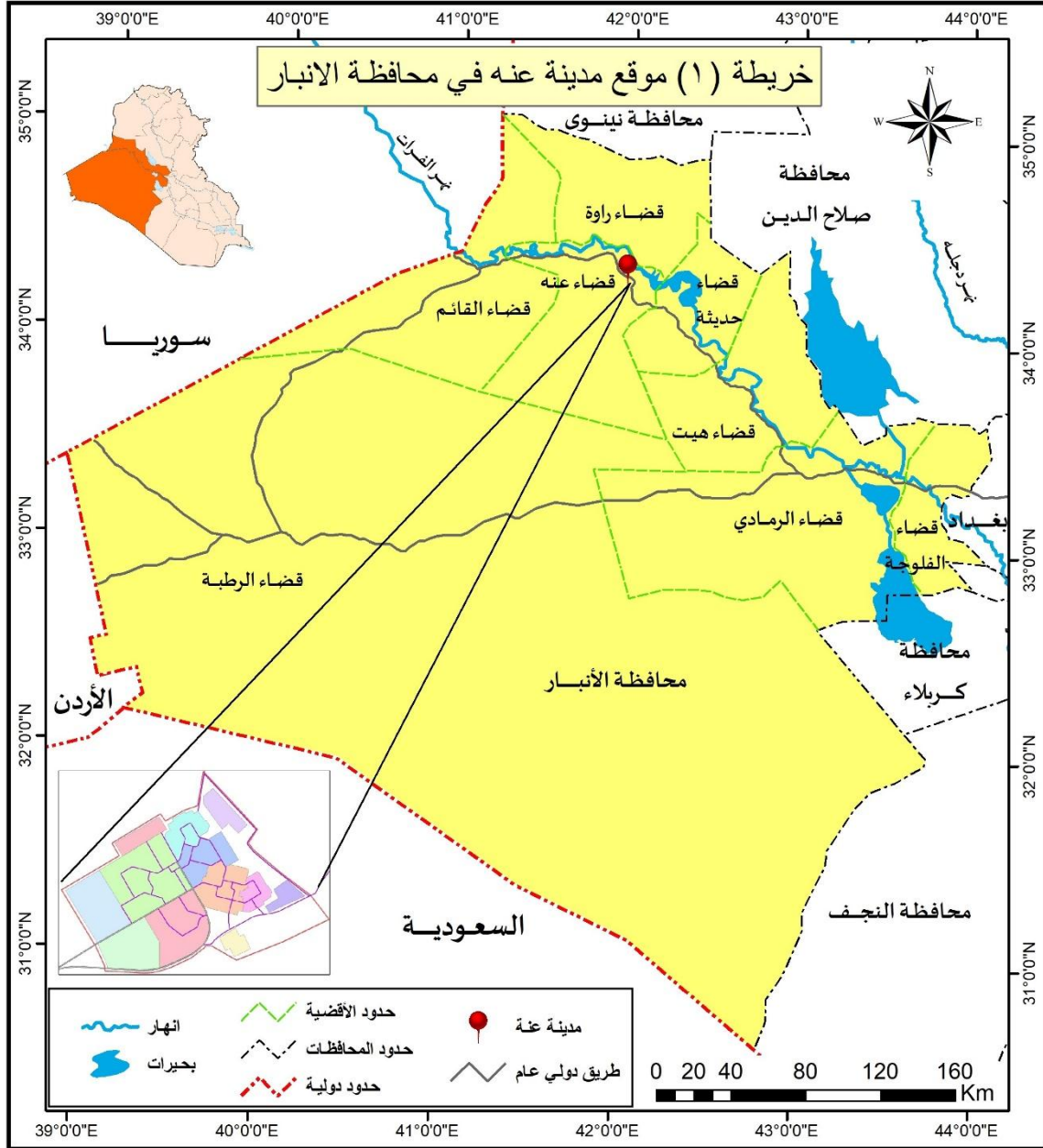
يهدف البحث الى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مدن المحافظة وعدم الاعتماد على أساس الحجم السكاني في تنمية الأقاليم ، كما يهدف الى توسيع الاستثمار وانشاء المشاريع التنموية في الأجزاء الغربية من المحافظة وخصوصاً في مدينة عنه - والعمل على انشاء مؤسسات خدمية واقتصادية تساهم في خلق فرص للعمل لسكان تلك المناطق ، وبالتالي حصول توازن سكاني متقارب بين اقصية المحافظة .

### أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث هو تحقيق نموذج تنموي لمدينة تعاني من الضعف في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتطوير وظائفها وتنظيم توزيع استخداماتها الحضرية .

### الحدود المكانية والزمانية للبحث :

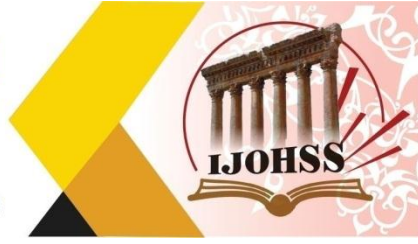
تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي من محافظة الانبار وتطل على نهر الفرات من خلال بحيرة حديثة وتقع على الطريق الدولي الرابط بين العاصمة بغداد ومدن المحافظة وصولاً الى الحدود العراقية السورية غرباً عبر منفذ القائم الحدودي ، اما فلكياً فهي تقع بين دائرة عرض (17° 21' 34) و (58° 22' 34) شمالاً ، وبين خط طول (35° 57' 41) و (32° 0' 42) شرقاً . خريطة (1) . وبعد عام 2021 هو سنة دراسة البحث .



المصدر: المديرية العامة للمساحة ، خريطة محافظة الانبار الإدارية ، لعام 2000 ، مقياس 1 / 1000000 .

### المبحث الأول: التنمية الحضرية مفهومها ومتطلباتها الادارية

تعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة من الإجراءات والخطط المستخدمة لتحقيق نمو متوازن ومستدام ، يهدف الى تطوير المراكز الحضرية من خلال استخدام برامج زمنية محددة وشاملة للحياة الاجتماعية والاقتصادية بما يتوافق مع تزايد السكان المستمر ، فالتنمية الحضرية هي إحدى أهم مظاهر التنمية المستدامة وتتم من خلال اما بالزيادة الحاصلة في الحجم والعدد للمراكز الحضرية أو بخدمات البنية التحتية والمجتمعية<sup>(1)</sup> . لذا تهتم التنمية الحضرية المستدامة بدراسة السكان والاقتصاد واستخدام الاراضي والنقل والمرافق الحيوية



وسائل الإنتاج ، إذ انها ترتبط بمعايير تتعلق بتوفير امدادات المياه ونقاوة التربة ، فضلاً عن توفير المقومات البيئية في إدارة النفايات والنقل ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود إدارة سياسية قوية يصاحبها اجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية جذرية<sup>(2)</sup>.

يرتبط مفهوم تنمية وإدارة المدن ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الحضري وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(3)</sup> ، وبذلك ظهرت الحاجة الى تطبيق علم التخطيط ومفهومه بوصفه وسيلة لحل المشاكل الناتجة والمتوقعة وخاصة في المدن ، التي تعاني بقدر كبير من المشاكل والتي يتطلب وجودها واستمرارها واستدامتها فاعلية أكثر الى مفهوم التخطيط الحضري ، الذي بإمكانه ان يحقق للمدينة كفاءة وفاعلية أعلى ويضمن استدامة عطائها للحاضر واللاحق ، وهذا هو الوجه الاخر للتطور الذي جاءت به ثورة التقدم والتكنولوجيا للحياة المدنية الذي تنعم به مدن العالم المتقدم وتنتظره مدن العالم النامي ، رغم عدم خلو مدن العالم المتقدم من المشاكل التي ما قتأت تنتظر الحلول التي يقدمها التخطيط الحضري عبر فعاليات الادارة الحضرية . والمدينة العربية وان كانت تحمل جذور الأصالة في نشأتها وتطورها الا انها تواجه في الوقت الحاضر مشاكل تخطيطية عديدة<sup>(4)</sup> ، والتي تتعلق بأوجه النشاطات التي تمارس فيها فيجب ان تواكب التقدم الحضري السريع الذي يمر به مجتمع المعمورة اجمع ، وهذا لا يمكن ان يتحقق الا ان يتم استيعاب مقومات الادارة الحضرية كأحد متطلبات التخطيط الحضري الكفوء والناجح باتجاه الفاعلية والاستدامة المنشودة لهذه المدن .

#### مفهوم التنمية المكانية للمدن :

التنمية المكانية الحضرية هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تهدف إلى عملية التغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمدن ، وتحسين ادائها الوظيفي عن طريق رفع كفاءة وكفاية المكونات الداخلية فيها للارتقاء بالمجتمع الحضري نحو الأفضل وفق بيئة حضرية متوازنة<sup>(5)</sup> . ولتكون المدينة اكثر راحة لسكانها ، والارتقاء بنموها وتوسعها بشكل مدروس .

#### مفهوم التنمية العمرانية للمدن :

تعرف التنمية العمرانية بأنها الارتقاء بالبيئة الحضرية وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الاساسية ، وهي تحسين نوعية الحياة في المدينة دون ترك اعباء للأجيال القادمة ، لا سيما الجانب العمراني والبيئي والثقافي والسياسي فضلاً عن الجانب المؤسسي والاجتماعي . وان الطموح هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة فضلاً عن التوازن بين المدخلات والمخرجات التي تؤدي دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق العمرانية .

#### اهداف التنمية الحضرية للمدن :

- رفع وتنسيق مستوى معيشة السكان اقتصادياً واجتماعياً .
- صنع بيئة جديدة لمجموعة من السكان لكي تمارس فيها نشاطاتها .
- اتساع حركة التصنيع والإنتاج .
- محاولة تحقيق التنمية في كافة القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية .
- احداث تغييرات على مستوى البيئة التي يعيش فيها السكان .
- دفع الافراد لكسب قدرات وقيم تساعد على مواجهة ما يصادفهم من مشاكل على احداث التغيير<sup>(6)</sup> .

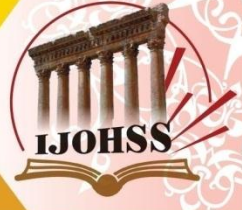
#### مركزات ومتطلبات التنمية الحضرية للمدن :

تعتمد التنمية الحضرية على مرتكزين أساسيين وهما المرتكز الاجتماعي الذي يسعى الى تقديم الخدمات الى سكان المدينة بدون تمييز ، والمرتكز الاقتصادي الذي يتضمن الكفاءة الفنية والموقعية من اجل تطوير المدينة وتحقيق اعلى درجة لجودة الحياة فيها .

اما متطلباتها فهي تعتمد على الإدارة الذكية المتمثلة باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدينة والتغلب على مشاكلها وسهولة السيطرة عليها ، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على العنصر البشري كونه يعد الوسيلة الأساسية للتنمية الحضرية ، والعمل على إيجاد علاقة جيدة مع اقليمها الريفي وتطويره من خلال العلاقة المتبادلة بينهما ، وكذلك العمل على تنظيم استخدامات الأرض داخل المدينة بما يحقق التوازن البيئي<sup>(7)</sup> .

#### المتطلبات الإدارية للمدن :

ان للإدارة الحضرية مقومات اساسية يفترض توافرها في المدينة لتحقيق متطلبات التنمية وهي<sup>(8)</sup> :



1- المتطلبات التخطيطية : التخطيط بشكل عام هو احد الوظائف الرئيسية التي تهتم بها الحكومات وهي في مقدمة وسائلها اللازمة لتطور الدولة والمجتمع ، ومع ان التخطيط ليس اسلوب جديد في الحكم والادارة ولا سلطة رابعة يمكن ان تضاف الى السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إنما يعد وسيلة نحو تحقيق التطور ومواجهة المشاكل القائمة والمتوقعة . كون التحولات المعاصرة تميل لصالح تحقيق اهداف الشعوب وتطلعاتها ابتداءً من تحقيق حكومات الادارات المحلية وانتهاءً بشكل مجالس المحافظات التي أنيطت بها الادوار التخطيطية ، وتبرز هذه الفعالية عندما يكون التخطيط على مستوى المدن التي يمكن ان تشهد مجتمعاتها ثمرات هذا التطور بشكل اسرع وكيفية معالجة مشاكلها وحلها عندما يعتمد اسلوب التخطيط السليم وادارته الحضري .

وبما ان لكل مدينة مساحتها الخاصة بها ، فان من النادر ان تجد مدينة تشابه مدينة أخرى في مخططها العام ، الذي يسمى بالتصميم الأساسي Master Plan الذي ينظر اليه المخططون على انه مخطط شامل يهدف الى توجيه نمو وتنمية المدينة عمرانيا لمدة الـ (20-30) سنة قادمة ، ومن اجل ذلك فانه يعمل على تنظيم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية في المدينة وتوجيهها بما يضمن زيادة كفاءتها وبطريقة متوازنة ، مع ضمان حدوث تفاعل في النشاطات الوظيفية المرتبطة بمركز المدينة الرئيس بحيث تضمن ذهاب وايبا ساكنين بلا معوقات<sup>(9)</sup>.

2- المتطلبات التشريعية: تكتسب هذه المقومات اهمية كبيرة لأنها تعد العنصر الثاني في مكونات الادارة الحضريه وتعد المسألة القانونية ركناً أساسياً منها وجزءاً مهماً من أدواتها التنفيذية ، فالقواعد القانونية ليست قواعد جامدة تصلح لكل مكان أو زمان بل هي على العكس من ذلك فهي أدوات متطورة ومتنوعة تبعاً لتنوع العلاقة الاقتصادية والاجتماعية ، أن الهدف من القوانين أو اللوائح والأنظمة والتوجيهات الإدارية هو صيانة الحق العام والمحافظة على رخاء المجتمع وامنه وتجنبه أي أضرار مادية ومعنوية . وقد حرصت التشريعات والتنظيمات المسؤولة في المستقرات الحضريه المعاصرة بأن يكون القانون هو انعكاس لواقع المجتمع وأداة للتنظيم ووسيلة لتثقيفه قبل أن يكون أداة ردع له .

إلا أن تخلف التشريعات والتنظيمات المسؤولة عن الإدارة الحضريه في مدننا كان أحد المشكلات المهمة الذي بين عجز هذه النظم والتشريعات عن الوفاء باحتياجات المدن من حيث التنظيم والتنسيق وحتى الرقابة والمتابعة كنتيجة للنمو المتسارع والعشوائي (سكانياً ومكانياً) وهذا ما أثر سلباً على أداء السلطات المحلية عن الوفاء باحتياجات السكان<sup>(10)</sup> ، وهذا ما نجده في الكثير من المدن العراقية التي تعيش حالة من التخبط في التشريعات بعد عام 2003.

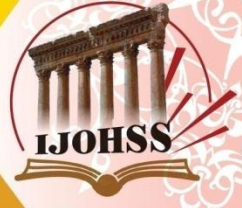
3- المتطلبات التمويلية : ويقصد بها الأرصدة المالية التي توجد لدى الأجهزة المحلية المسؤولة عن الإدارة الحضريه في المدينة ، والتي تخصص للإنفاق على المشاريع التنموية فيها للارتقاء في تطوير خدماتها أو العمل على تمكين الاقتصاد الحضري فيها ، وذلك لارتباطها المباشر بالوظائف المهمة في المجتمع والتي تسعى الإدارة الحضريه على تنفيذها لتحقيق الأهداف الاتية :

أ. رفع نسبة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة من خلال تهيئة الأراضي الحضريه لمشاريع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية .

ب. توفير التسهيلات المكانية لمجموعة الخدمات التي ترتبط بالاقتصاد الجزئي وأيضاً تحقيق الأهداف التي ترتبط بالاقتصاد الكلي.

أن برامج التمويل الحضري هذه هدفها تنفيذ متطلبات الأراضي الحضريه والتي تتطلب توفير أموال كبيرة مما يعني ذلك ضرورة البحث عن أنسب الوسائل والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار مصادر التمويل الملائمة لمثل هذه البرامج . وتبرز أهمية برامج التمويل الحضري من خلال البرامج التي تتحملها الإدارات المحلية لتغطية أو إضافة قدرات تنافسية أكثر خطورة وتعد الموارد المالية العنصر الفعال للتعامل مع متطلبات التوسعات الحضريه من مرافق وخدمات وتوزيعها المكاني الذي يضمن حسن اداءها في المستقبل . ان الصعوبات المالية غالباً ما تقف عائقاً أمام بلوغ برامج الإدارة الحضريه لأهدافها ، ويظهر هذا دائماً عندما تزداد المدينة حجماً وتصبح ميزانيتها غير متكافئة مع نواحي الصرف المتزايدة الأمر الذي يدعو إلى زيادة الضريبة أو يفرض ضرائب جديدة<sup>(11)</sup>.

4- المتطلبات التنفيذية : وتشمل الإجراءات والأفعال التنفيذية للمراحل الثلاث السابقة (التخطيط – التشريع – التمويل) وتعد آليات الإجراءات التنفيذية لبرامج الإدارة الحضريه ضمان الالتزام بتوقيعات تلك البرامج ومتابعتها



حتى لا ترحل إلى تخطيط لاحق ، وهي بذلك بحاجة إلى تفعيل آليات عملها وتوضيح أهدافها لتتمكن من الاستفادة من جهود العاملين ، فضلاً عن إسهام المواطنين في العديد من الجوانب ذات العلاقة بتقييم هذه البرامج وإعادة النظر في آليات عملها والمتمثلة بالآتي :

- أ. آليات التفويض والصلاحيات الممنوحة للأجهزة التنفيذية المحلية في التعامل مع المشاكل العملية.
- ب. آليات التنسيق وتتم من خلال آليات فرعية ، منها منظمات المجتمع المدني والمتمثلة بالمجالس المحلية التي تضم رؤساء الأجهزة الخدمية ، ويعد عملها بمثابة حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية والمجتمع المحلي ثم الإدارة المركزية .
- ج. آليات تنمية الموارد المتاحة ويتم تفعيلها من خلال زيادة إنتاجية الموارد المتاحة ، فضلاً عن إضافة موارد جديدة من خلال برامج تعمل على زيادة الدخل والإنتاج المحلي.
- د. آليات إعادة التقييم وتعد من أهم الآليات التنفيذية وهي تجربة تنفيذ للخطط والضوابط وتقييم للنتائج قبل الشروع بالتطبيق<sup>(12)</sup>.

### المبحث الثاني : استعمالات الأرض الحضرية في مدينة عنة

ان المدينة مهما كان حجمها او اختلفت مساحتها لا بد من تعدد وظائفها التي تقدمها لسكان المدينة بل تتعدى ذلك لتشمل اقليمها في بعض الأحيان ، وان هذه الوظائف تأخذ حيزاً مكانياً داخل المدينة<sup>(13)</sup>. ويقوم اغلب سكان المدن بإشغال وتنظيم او العمل بتلك الوظائف لأغراضهم المتعددة والمختلفة<sup>(14)</sup>.

وتتألف المدينة من مجموعة استعمالات حضرية كالاستعمال السكني والاستعمال التجاري والاستعمال الصناعي واستعمالات النقل والاستعمالات الخدمية التي تضم الخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية والخدمات المجتمعية ، كما لا تخلوا المدن من وجود أراضي مفتوحة او أراضي فارغة تعد رصيداً مستقبلياً للمدينة .

تعد مدينة عنة او (عانة) الجديدة من المدن الحديثة التي أنشأت بعد انشاء سد حديثة الذي غطت بحيرته جميع أجزاء المدينة القديمة ، حيث تم انشاءها وانتقال السكان إليها عام 1986م ، وقد كانت في بداية نشأتها لا تعاني من معوقات او مشاكل حيث تم توزيع الاستعمالات فيها بشكل مخطط ومدروس مكونة من أربعة احياء سكنية ذات بناء جاهز وتتوفر فيها اغلب الخدمات. وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ التوسع بالاتجاه الجنوبي الغربي من المدينة من خلال توزيع قطع الأراضي على شرائح متعددة من المجتمع واستمر التوسع بذلك الاتجاه لغاية الوقت الحاضر ، وبلغ عدد سكانها (23342/نسمة)\* لعام 2021 . اما مساحة المدينة فقد بلغت (830/هكتار) لنفس العام، جدول (1) وخريطة (2) . وتوزعت الاستعمالات الحضرية في المدينة كالآتي :-

**1 - الاستعمال السكني :** يعد الاستعمال السكني أوسع الاستعمالات داخل المدينة ، فاذا كانت بعض المدن تفتقر الى بعض الاستعمالات او تدني نسبتها فانه لا توجد مدينة بلا سكن<sup>(15)</sup> ، بلغت مساحة الاستعمال السكني في مدينة عنة (500/هكتار) وبنسبة (60%) من مساحة المدينة وتكونت المدينة من (9) احياء سكنية ، اربع احياء في مرحلة النشأة الأولى للمدينة الجديدة وهي (القادسية ، اليرموك ، النصر ، التآخي) فضلاً عن خمسة احياء أخرى في مرحلة التوسع للمدينة وهي (التضامن ، السلام ، الداخلية ، التأميم ، الزيتون) كما ضمت المدينة مجمعاً سكنياً عمودياً (مجمع القلعة) الذي تعرض لأعمال تخريب وسرقة بعد سقوط المدينة بيد التنظيمات الإرهابية بعد عام 2014 ، وهناك مجمع آخر قيد الانشاء يقع في شمال المدينة (مجمع جوهرة عنة) ، فضلاً عن مجمع آخر مقترح في جنوبها، كما تم فرز أراضي جديدة للسكن في شمال وشرق المدينة .

\* - تم استخراج العدد بالاعتماد على :

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات عام 2019 ، جدول (47) ، ص 85 . حيث بلغ عدد السكان (21547/نسمة) .

2- معادلة النمو السكاني (معدل النمو %4) التالية :  $PN=PO(1+r)^n$

حيث ان : PN حجم سكان الهدف ، PO حجم سكان سنة الأساس ، r معد النمو السكاني ، n عدد السنوات بين التعدادين . المصدر : طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 287 .

جدول (1) استعمالات الأرض الحضرية وحصاة الفرد (م<sup>2</sup>) في مدينة عنة لعام 2021

نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	نسبة الاستعمال %	حصاة الفرد (م <sup>2</sup> )
السكني	500	60,2	213
التجاري	25	3	11
الصناعي	75	9	32
النقل	100	12,1	43
الخدمي	30	3,6	13
الفضاءات المفتوحة	100	12,1	43
المجموع	830	100	355

المصدر : مديرية بلدية الانبار ، بلدية عنة ، بيانات غير منشورة ، 2019 .



المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني ، خارطة تحديث وتوسيع التصميم الأساس لمدينة عنة الجديدة ، مقياس الرسم 5000 / 1 .

2- الاستعمال التجاري : يأتي الاستعمال التجاري في طليعة الاستعمالات الحضرية المهمة ذات الأهمية المركزية ، وتعد الوظيفة التجارية من الوظائف الأساسية في المدن<sup>(16)</sup>، بلغت مساحة الاستعمال في المدينة (25/هكتار) أي بنسبة (3%) من مساحة المدينة ، وقد شمل المنطقة التجارية المركزية في شارع الحضرة بالقرب من مستشفى المدينة ومجموعة من الأسواق النموذجية توزعت على احياء المدينة ، فضلاً عن المحلات



التجارية المنتشرة على الشارع الرئيسي قرب محطة الوقود عند مدخل المدينة ، كما توزعت بعض المحال بشكل عشوائي عند الشوارع الثانوية داخل الأحياء السكنية.

3- **الاستعمال الصناعي** : يعد الاستعمال الصناعي من أهم الاستعمالات التي تتميز بها المدن عن المستقرات الريفية وان الوظيفة الصناعية تكبر حصتها وتزداد كلما كبر حجم المدينة<sup>(17)</sup>، بلغت مساحة الاستعمال الصناعي في المدينة (75/ هكتار) وبنسبة (9%) من مساحة المدينة ، وقد ضم حي صناعي مخطط خارج الأحياء السكنية ويقع جنوب المدينة ، كما ضم الاستعمال معمل الخياطة ومعمل النسيج الواقعان شرق المدينة وقد تعرض هذه المعامل الى التدمير من قبل التنظيمات الإرهابية ، كما ضمت المدينة بعض الورش المتناثرة داخل الأحياء السكنية او بين المحال التجارية المنتشرة قرب محطة الوقود وشارع الحضرة .

4- **استعمالات النقل** : تعد من الاستعمالات المهمة التي تقاس على أساسها مدى تقدم المدينة وتطورها ويعد عامل مهم لاختيار الانسان مسكنه<sup>(18)</sup>، بلغت مساحة هذا الاستعمال في المدينة (100/هكتار) وبلغت نسبته (12.1%) ، وقد تألف استعمال النقل من محطة وقود عند مدخل المدينة ومرآب لنقل المسافرين بالقرب منها ، اما الشوارع فقد ضمت شارعان رئيسيان حيث يبدأ بشارع واحد يبدأ من مفرق المدينة الرابط بالطريق الدولي ومن ثم يتفرع الى قسمين ثم يكون الدوار في مدخل المدينة نقطة التقاءهما ويمتد باتجاه المنطقة التجارية المركزية وينتهي عند دوار المستشفى ، كما ضمت المدينة مجموعة من الشوارع الثانوية التي تربط الشوارع الفرعية بالشارع الرئيسي وان جزء كبير من الشوارع الفرعية غير معبد ضمن احياء التوسع .

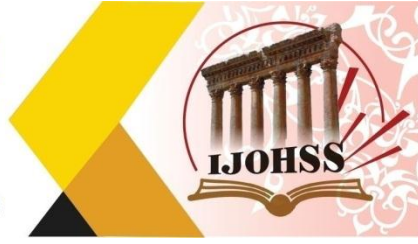
5- **الاستعمالات الخدمية** : تعد الخدمات من الاستعمالات المهمة التي تحظى مؤخراً باهتمام كبير وذلك لحاجة الانسان اليها وخصوصاً بعد تطور التقنيات والأساليب المستخدمة في توفيرها<sup>(19)</sup>، بلغت مساحتها في المدينة (30/هكتار) وبنسبة (3.6%) من مساحة المدينة ، وقد شمل مجموعة من الخدمات الإدارية والعامة في المدينة والتي توزعت اغلبها في مركز المدينة عند الشارع الرئيسي الممتد بين دوار مدخل المدينة ودوار المستشفى ، وقد تم نقل بعض الدوائر الحكومية الى بنايات شاغرة نتيجة تعرض بعضها للتدمير والقصف بغية العودة اليها بعد اعمارها .

كما ضمت خدمات مجتمعية تمثلت بالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية فضلاً عن الخدمات الدينية . وقد ضمت الخدمات الصحية مستشفى المدينة العام ومركزان صحيان احدهما في حي النصر والثاني في حي التضامن كما شملت مجموعة من عيادات الأطباء والصيدليات المنتشرة في مركز المدينة التجاري وكذلك في شوارع الأحياء السكنية الثانوية . اما الخدمات التعليمية في المدينة فقد ضمت (3) مؤسسات لرياض الأطفال ، و(16) مدرسة ابتدائية ، و(11) مدرسة متوسطة واعدادية وثانوية ، كما ضمت تعليماً جامعياً تمثل بقسم أصول الدين التابع لكلي الامام الأعظم . اما الخدمات الترفيهية فشملت على ملعب المدينة الرئيسي والقاعة المغلقة ومجموعة من الساحات لممارسة كرة القدم ولعبة الخماسي ، كما ضمت المدينة بعض الحدائق قرب الأسواق ومنتزهان ، اما الخدمات الدينية فتمثلت ببعض الجوامع والمساجد والتي بلغت (18) مسجد . اما خدمات البنى الارتكازية فتمثلت بشبكة المياه المنتشرة في المدينة وشبكة الكهرباء فضلاً عن شبكة المجاري التي اقتصر على احياء (القادسية واليرموك والنصر والتأخي) فقط .

### المبحث الثالث : التنمية الحضرية لمدينة عنه وإدارة استعمالاتها

عانت اغلب مدن محافظة الأنبار من تخلخل سكاني بعد احداث عام 2014 وما رافقها من عمليات ارهابية ادت الى هجرة الكثير من سكانها ، وبعد عمليات التحرير عادت اغلب المدن الى حياتها الطبيعية بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهت سكانها ، الا ان مدينة عنه وبعض مدن المنطقة الغربية من المحافظة ما زالت تعاني من المشاكل والتهميش مما ادى الى بقاء اغلب ابنائها خارج تلك المدن ، حيث يتبين من خلال واقع الحياة اليومية ان هناك عجزاً كبيراً في الوظائف الخدمية وخصوصاً في مجال الصحة والتعليم ، فضلاً عن حالة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه المدينة منذ عودة الحياة اليها بعد التحرير .

ان الرغبة في تنفيذ وتطبيق اعمار يحترم مبادئ التنمية تمخض عنه تصور جديد سمي لدى كثير من المختصين بالنمو الذكي والذي يمكن تعريفه على انه جملة من المعايير التخطيطية المرتبطة بالتعمير والتنمية الحضرية هدفها هو تحسين نوعية الحياة واحترام البيئة والتراث البشري واشراك المواطنين في اتخاذ القرارات .



وبالرغم من ان مدينة عنه من المدن الحديثة والمخططة ، أي ان المشاكل الحضرية يجب ان تكون فيها قليلة وان تطورها وتنميتها محلياً وإقليمياً يكون سهل على الورق ، الا ان التنمية الحضرية في المدينة تعاني من بعض التحديات والمعوقات والتي أدت بدورها الى تراجع وتدني في اغلب مفاصلها الخدمية والاقتصادية ومن هذه التحديات :-

- أ. قلة التخصيصات المالية الخاصة بتنمية الاقاليم ، وغياب برامج التنمية البشرية وضعفها على مستوى العراق والمحافظات .
- ب. انعدام وجود تنسيق قطاعي بين مختلف الوزارات والمديريات العامة لإكمال المشاريع التنموية نتيجة سوء التنسيق الاداري .
- ج. عدم وجود تنسيق استثماري حقيقي بين القطاع العام والخاص ، وفقر دور القطاع الخاص بالمنطقة .
- د. ان إدارة المدينة تتسم بالطابع التقليدي كونها تنفذ ما يملى عليها من تعليمات الحكومة المركزية ، أي ان إدارة المدينة لا دخل لها في تخطيط المدينة أو صياغة القوانين التشريعية التي تنظم البنية العمرانية ، اذ تقتصر مهمتها على الاشراف فقط .
- هـ. ان نظام الإدارة الحضرية في المدينة هو نظام مركزي أي ان المخططين في المركز هم من يخططون للمدينة احتياجاتها .
- و. ان الكادر الوظيفي يسيطر عليه أحادي التخصص في الغالب وهو التخصص الهندسي وبالخصوص في مديرية بلدية المدينة والدوائر الخدمية للبنى التحتية ، حيث ان المهندسين يهتمون بالجانب المادي في المدينة في حين ان المدينة تربطها علاقات عديدة اجتماعية واقتصادية وبيئية وتخطيطية .

ومن خلال دراسة واقع الاستعمال الحضري في المدينة وحصة كل فرد جدول (1) ، ومطابقة ذلك الواقع مع المعايير التخطيطية المحلية جدول (2) . نجد ان المدينة من الناحية التخطيطية جاءت مطابقة بل هي افضل من المعيار المحلي المتبع . ولكن واقع المدينة الخدمي والاقتصادي جاء عكس ذلك ، أي ان الزيادة في نسب حصة الفرد المساحية جاءت نتيجة لغياب المشاريع التنموية فيها وهذا يعني ان المدينة طاردة لسكانها . وبذلك يتوجب على السلطات المحلية قبل المركزية ان تكون لها رؤية تخطيطية ناجعة تعمل على تغيير الواقع المتدني لهذه المدينة ، معتمدين بذلك على القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية الأقاليم للحصول على التمويل اللازم لبعض المشاريع المهمة للمدينة .

جدول (2) استعمالات الأرض الحضرية وحصة الفرد الواحد (م<sup>2</sup>) حسب المعيار المحلي

نسبة الاستعمال في المدينة (%)	حصة الفرد الواحد (م <sup>2</sup> )	صنف الاستعمال
45-35	50	الاستعمالات السكنية
10	2	الاستعمالات الصناعية
3	8	الاستعمالات التجارية
10-0.2	9.3	التعليمية
	1.8	الصحية
	0.125	الدينية
	2.9	الإدارية
15	30.4	الاستعمالات الترفيهية
20	25	استعمالات الأرض لأغراض النقل
7-6	6.4	المناطق الخضراء

المصدر :-

1 - وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، 1977 .

2 - Ministry of Housing and Construction , state Organization , for Housing , Housing Technical Standards and Code of practice , Report two , Baghdad , 1982 , p.175-180 .

تعد مدينة عنه كما ذكرنا سابقاً من المدن المخططة الحديثة وكانت من أكثر المدن انتظاماً والتزاماً بالقوانين والتشريعات الحكومية ، ولكن بعد تحريرها في اواخر عام 2017 وبعد عودة الحياة التدريجية لها اصبحت المدينة تعاني من تداخل كبير في استعمالاتها الحضرية ، وأكثر هذه التداخلات كانت من جانب الاستعمال التجاري والصناعي ، فنجد التلوث البصري وعدم الانتظام في ابرز مناطقها وخصوصاً في مركز المدينة ، وهذا امر معيب لمدينة يمتاز اهلها بالثقافة العالية فضلاً عن عراقتها وارتها التاريخي . فلا نجد في المدينة انتظاماً للأسواق او تخصصاً تجارياً لبعض الشوارع كما هو الحال في اغلب المدن التي تتميز فيها المنطقة المركزية التجارية بشكل واضح وتخصص شوارعها التجارية الرئيسية او الثانوية ، فضلاً عن تشتت الورش الصناعية بين احياء المدينة السكنية و اسواقها بالرغم من وجود حي صناعي خارج المدينة يقع عند جهتها الشرقية .  
فذلك لا بد من وضع استراتيجية تخطيطية تنظم استعمالاتها لتكون خطوة أولى نحو تطوير المدينة وتكون سبباً من أسباب تنميتها . ومن اجل الارتقاء بهذا الجانب يجب اتباع الآتي:-

- إعادة توزيع استعمالات الارض داخل المدينة والتخلص من التداخلات بين هذه الاستعمالات والتي اثرت سلباً على السكان .

- تفعيل التشريع واصدار قوانين صارمة بحق المتجاوزين على المساحات الفارغة داخل التصميم الاساس للمدينة .

- العمل على وضع خطة تهدف إلى جعل الأحياء السكنية أكثر توازناً من حيث المساحة وعدد السكان مستقبلاً ومعالجة هذه الحالة حالياً قدر المستطاع لان ذلك سوف يسهل في توزيع الخدمات المجتمعية بشكل عادل .

- تنظيم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وعدم السماح لبعض الاشخاص عمل المشاريع التي يمكن أن تسبب الازدحامات أو التلوث داخل الحيز الحضري للمدينة .

وتتضمن هذه الرؤية المنظور المستقبلي لحالة المدينة من خلال استراتيجية لتطوير المدينة وتتمثل بما يأتي :  
**تطوير الوظيفة السكنية :** يعد الاستعمال السكني من اوسع الوظائف مساحة داخل المدينة وتعد منطقة الدراسة من المدن الجديدة التي تم اكمال انشاؤها عام 1986 وتكونت من اربع احياء سكنية ، كما تم تحديث التصميم الاساس للمدينة واتجاهات التوسع فيها مطلع التسعينات ، وبعد عام 2003 صاحب ذلك نمو سكاني ادى بدوره الى اتساع مساحة المدينة وفرز مساحات اخرى لهذا التوسع العمراني ، إلا ان ضعف الامكانيات الاقتصادية لدى بعض العوائل دفعهم الى تحويل بعض المساكن وتوسيع البناء على حساب الحديقة المخصصة للمسكن وهذا الامر كان غير مألوف قبل عام 2003 لمنعه من قبل الجهات الحكومية المحلية ، كونه يسبب خللاً في مظهر المدينة وضغطاً على خدماتها . كما ان المدينة تعاني بشكل كبير من انتشار العشوائيات عند اطرافها وان اغلبها مخصص لتربية الاغنام والدواجن مما انعكس على سوء المظهر العام للمدينة وتلوثها بصرياً ، فضلاً عن انبعاث روائح كريهة للمناطق السكنية المجاورة ، صورة (1 ، 2) التي تبين انتشار العشوائيات من حضائر الأغنام قرب مجمع القلعة السكني وكذلك انتشارها في الأراضي الفارغة في احياء التوسع .

فعلى المسؤولين في المدينة ودائرة البلدية وضع قوانين صارمة تمنع من استغلال الحدائق الامامية لأغراض السكن ، وفي المقابل عليها العمل على فرز وتوزيع قطع اراضي لكافة شرائح المجتمع وخصوصاً الفقيرة منها ، كما عليها العمل على ازالة كافة العشوائيات المنتشرة في المدينة والعمل على تشجير المدينة بحزام اخضر يحيط بها ويساعد على تلطيف اجواء المدينة .

كما يجب ان يتم اعادة اعمار مجمع القلعة العمودي الذي تم انشاؤه عام 2013 وتجهيزه وتوزيعه على موظفي الدولة في المدينة وبيعه بأقساط مريحة . والعمل بالتعاون مع المصارف الحكومية على منح قروض لغرض السكن وان تكون بدون فائدة لان ذلك يتعارض مع الشريعة الإسلامية .

صورة (2)



صورة (1)



المصدر : الدراسة الميدانية .

**تطوير الوظيفة التجارية :** تعد الوظيفة التجارية من اصغر الوظائف الحضرية داخل المدينة لكنها تحتل افضل الاماكن واعلاها سعراً ، ويمتد تأثيرها لتخدم مناطق خارج حدود المدينة . حددت مدينة عنه الجديدة بأربعة اسواق توزعت على عدد احيائها الاربعة ، ولكن بعد توسع المدينة بدأ الاستعمال التجاري بالتوسع كذلك واحتل افضل الاماكن في المدينة وتوسع بشكل كبير في نهاية الشارع الرئيسي وقربه الذي يعد هو مركز المدينة ، فيتوزع على جانبيه الدوائر الحكومية والمجمع الحكومي فضلاً عن المستشفى

فبدأ هذا السوق بالتوسع نتيجة كثرة المراجعين الى الدوائر الحكومية وبدأت معالمه تتضح بمرور الزمن وامتد بشكل اكبر وتوسع في شارع الحضرة لتصبح المنطقة التجارية المركزية في المدينة لان جميع الاستعمالات فيها اصبحت تجارية او خدمات تجارية . الا انه بعد تحرير المدينة كما ذكرنا في بداية الدراسة اصبح هناك تداخل كبير في الاستعمالات والانماط التجارية حيث دخلت اليه محلات بيع الغذائية والخضر والفواكه وهي من الانماط كثيرة المراجعة ولا تصلح ان تكون في هذه الاماكن<sup>(20)</sup> ، بينما كانت انماطه من مؤسسات المراجعات بالدرجة الثانية والثالثة والرابعة كالملايس والاقمشة والمفروشات ومحلات الذهب والاثاث والصيدليات .. الخ. فاصبح السوق المركزي يمتاز بتنوع نشاطاته وضعف التخصص ، صورة (3) التي تبين تداخل محال المراجعات اليومية في السوق المركزي. اما الاسواق الاربعة اصبحت مراكز شبه خالية نتيجة زحف الاستعمال التجاري على الاستعمال السكني المطل على الشوارع الثانوية واخذ النشاط التجاري يتوسع كثيراً في تلك المناطق على حساب الاسواق المخصصة ، مما سبب مشاكل مرورية في اوقات الذروة نتيجة رصف السيارات قرب تلك المحلات وحصول الكثير من الازدحامات .

وعليه يتوجب على مسؤولي المدينة توفير مساحات مخصصة للاستعمال التجاري وفق ما حدده المعيار التخطيطي ، وأن يكون توزيع المؤسسات التجارية متوازناً مع كثافة السكان في كل حي سكني ، والعمل على

\* انماط الاستعمال التجاري داخل المدينة :

- 1- المؤسسات الكثيرة المراجعة (مرتبة اولى) وتشمل المؤسسات المختصة ببيع الخضروات والغذائية والخبز .
- 2- المؤسسات المنتظمة المراجعة (مرتبة ثانية) وتشمل المؤسسات المختصة بالتعامل بالملايس والصيدليات والحلاقة.
- 3- المؤسسات ذات الحاجات الشائعة (مرتبة ثالثة) كالخياطة وبيع الاقمشة والكتب وبيع كماليات السيارات والاحذية.
- 4- الكماليات ووسائل الترفيه (مرتبة رابعة) كالمولبيات والتصوير والتحفيات وصياغة الذهب والالكترونيات والمطاعم .

هيكلية توزيع المؤسسات التجارية واجبار اصحاب المحلات في المنطقة التجارية بتأجيرها لمؤسسات ذات مراجعات من المرتبة الثانية والثالثة والرابعة ومراعات التخصص في محلاتها كأن تكون بعض الاماكن فيها مختصة للملابس تتخللها الصيدليات ومحلات بيع الموبايالات ، واخرى خاصة ببيع الاثاث واخرى لبيع الذهب والسماح بانتشار المطاعم ومؤسسات بيع الجملة فيها ، اما بالنسبة لمحلات الانشائية وكماليات السيارات ومعارض السيارات فيفضل انتشارها في سوق مدخل المدينة المجاور لمحطة الوقود . اما مؤسسات كثيرة المراجعة (الغذائية والخضر والفاكهه) فيجب ان يعود انتشارها في الاسواق الاربعة وبعض المحلات المنتشرة في الشوارع الثانوية والمحلية . كما يجب فرض الضرائب والرسوم على جميع اصحاب المساكن الذين حولوا حدائق المنزل الى محلات تجارية ، بغية التقليل من العشوائية واعادة انتشار بعض المحلات في الاسواق التجارية المخصصة ، وهنا لا بد من الإشادة بإجراءات الإدارة المحلية في المدينة وتطبيق القانون والقيام برفع الاكشاك المنتشرة في المدينة وخصوصاً حول الأسواق الأربعة ، وذلك لدورها السلبي في التلوث البصري للمدينة فضلاً عن تجاوز العديد منها على ممرات السابلة المنتشرة داخل المدينة .

### صورة (3)



المصدر : الدراسة الميدانية .

**تطوير الوظيفة الصناعية :** تلعب الصناعة في الوقت الحاضر دوراً كبيراً وداعماً أساسياً في تنمية المدن فمن خلالها يتم تشغيل الكثير من الايدي العاملة كما ان تأثيرها لا يقتصر على المدينة فقط . ومن ضمن الخطط التنموية للمدينة في بداية انشائها تم اقامة معمل للنسيج واخر للخياطة وكان لهما دوراً كبيراً في تشغيل الايدي

العاملة النسائية في المدينة وكان لها مردود مادي كبير لكثير من العوائل ، وقد تعرضت هذه المعامل الى الدمار والتخريب بعد احداث عام 2014 عند خروج المدينة عن سيطرة الحكومة . وكما هو الحال في الاستعمال التجاري سادت الفوضى في انتشار المؤسسات الصناعية داخل المدينة حيث انتقلت بعض المؤسسات من الامكن المخصصة لها في الحي الصناعي الذي يقع خارج المدينة الى داخل المدينة كورش تصليح السيارات وتبديل الدهن وتصليح الاطارات ، وانتشار مؤسسات النجارة في بعض المناطق السكنية والمنطقة التجارية صورة (4) . وعليه يجب مراعات الضوابط البيئية في المدينة ومعالجة الملوثات الناتجة عن النشاط الصناعي وإعادة توزيع بعض الصناعات داخل المدينة وخاصة الصناعات الخفيفة المتداخلة مع التجارة أو المناطق السكنية ، من خلال حصر مؤسسات الورش الخاصة بتصليح السيارات في الحي الصناعي ، وبالنسبة لمؤسسات النجارة فيمكن ان تتمركز في سوق مدخل المدينة قرب محطة الوقود. كما يجب العمل على اعادة اعمار وافتتاح معلمي النسيج والخياطة لدعم المنتج الوطني. وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي لما ل من دور مهم في التنمية الحضرية للمدينة، و التركيز على الصناعات الزراعية لوجود الامكانيات الزراعية لموادها الأولية لهذه الصناعة كصناعة تعليب التمور واللبس والالبان والمربيات .

#### صورة (4)



المصدر : الدراسة الميدانية .

**تطوير وظيفة النقل :** للنقل دور كبير ولا يقل اهمية عن باقي الوظائف في تنمية وتطور الاقاليم والمدن ، ان مدينة عنه ومدن المنطقة الغربية من المحافظة تعاني كثيراً من الطريق الرابط بين مدنها وهذا يعد عائق كبير في خطوات التنمية المحلية ، حيث يتكون من ممر واحد فقط للذهاب والاياب بالرغم من كونه يرتبط بأحد المنافذ الحدودية مع سوريا . اما استعمالات النقل داخل المدينة فهي الاخرى اخذت نصيب من بعض التجاوزات السكنية

والتجارية عليها والمتمثلة بإقامة المحلات التجارية. كما ان هناك ضعف في الدعم الحكومي لإكمال تعبيد الشوارع الفرعية المنتشرة داخل الاحياء السكنية في مناطق التوسع ، صورة (5 ، 6) .  
صورة (5) صورة (6)

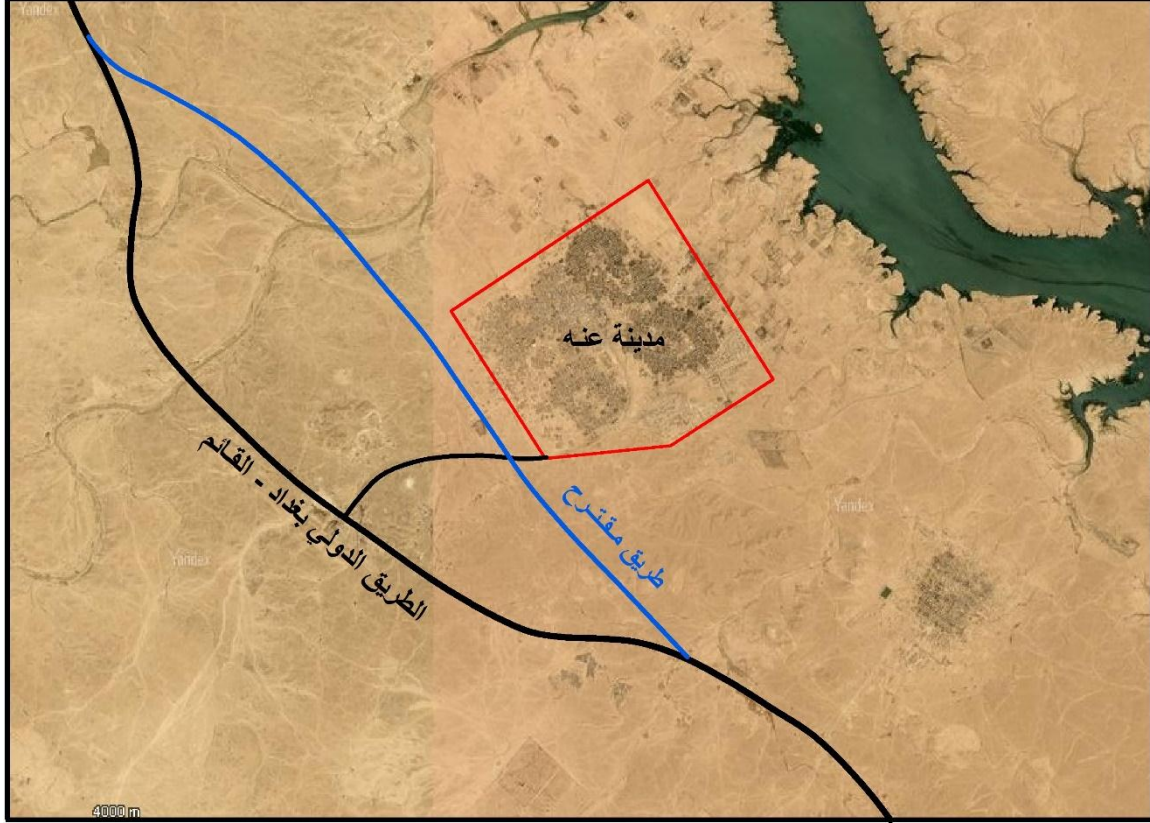


المصدر : الدراسة الميدانية .

وعليه يجب الحصول على الدعم الكافي لتعبيد الشوارع في الاحياء الجديدة مع تأثيثها بأعمدة الانارة وانشاء الجزرات الوسطية وتزيينها في الشوارع الرئيسية وفي مدخل المدينة الخارجي والداخلي وتشجير جوانبها ، كما يجب انشاء شارع حولي يحيط بالمدينة لتسهيل التنقل بين الاحياء وكذلك التخلص من العشوائيات والمزارع الملاصقة للأحياء السكنية ، واطلاق تسميات رسمية للشارع الرئيسي والشوارع الثانوية في المدينة . كما يجب الاهتمام وتنظيم المرآب او الكراج الخاص بالنقل الخارجي وان تتوفر فيه الوسائل اللازمة وليس مجرد عبارة عن ساحة تقف فيها القليل من السيارات .

ولكون النقل من اهم العوامل التي تساعد المدينة على التطور والازدهار ، فهناك امكانية مد طريق يفصل عن الطريق الدولي العام ويتجه صوب المدينة ويمر عند حدودها الجنوبية ومن ثم يتجه غرباً ليعاود الاتصال بالطريق العام ، ويبلغ طول الطريق تقريباً (10/كم) ويحتاج الى جسر واحد فقط لعبور احد الاودية التي تقع غرب المدينة (وادي الكصر) ، صورة (7) . ان لهذا الطريق فوائد عديدة ستساعد على انشاء العديد من النشاطات الاقتصادية عند مرور الطريق بالمدينة بشكل مباشر ، كما يمكن ان تكون المنطقة الواقعة بين الطريق الدولي العام والطريق المقترح أماكن لاستثمارات مستقبلية .

صورة (7)



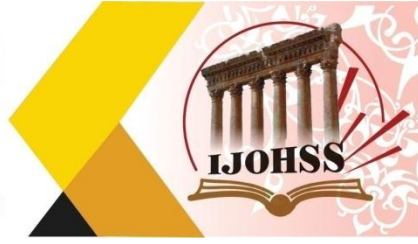
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على صورة فضائية من برنامج SASPlanet .

**تطوير الوظائف الخدمية :** تتعدد الوظائف الخدمية وتختلف نسبها بين مدينة واخرى ، فكلما زادت مكانة المدينة الادارية زادت معها الوظائف الخدمية وفي مدينة عنه بإمكاننا تسليط الضوء على بعض الخدمات المهمة التي تؤثر في معالجة المشاكل وتلبية الحاجات .

فبالنسبة الى خدمات البنى الارتكازية ومنها خدمات المجاري ، فإن اكثر من نصف مساحة المدينة يعاني من حرمان لتلك الخدمات ، اي ان احياء التوسع ما بعد عام 1990 الى الوقت الحاضر لا توجد فيها مجاري للصرف الصحي ولا مجاري لمياه الامطار ، بالرغم من الميزانيات التي خصصت سابقاً لتنمية الاقاليم بعد عام 2003 ، فلا بد من إعادة النظر بهذه المشكلة الخدمية الكبيرة والبدء بمد شبكة المجاري لأحياء التوسع حتى وان كانت لجزء من المنطقة واكمال الباقي في سنوات لاحقة. اما فيما يخص خدمات الماء فهي تعتمد على مشروع ماء عنه ويصل المياه الى المدينة بصورة متقطعة ويتم الاعتماد على الخزانات في اوقات الانقطاع والحال يتكرر بخدمة الكهرباء وهي مشكلة يعاني منها البلد وليس فقط مدينة عنه .

اما فيما يخص الخدمات المجتمعية فان القطاع الصحي يعاني من اهمال كبير جداً وضعف في كوادره الطبية وخصوصاً بعد تحرير المدينة فان كثير من الاطباء قد تنسبوا الى مناطق خارج المدينة ولم يتم عودتهم ، وعليه فان هذه المسألة هي مسألة اخلاقية قبل ان تكون وظيفية تتعلق بصحة وحياة سكان المدينة فيجب على مسؤولي القطاع الصحي اتخاذ القرارات المناسبة لعودة هذه الكوادر الى المدينة وممارسة اعمالهم وخدمة ابنائهم واخوانهم وابنائهم في المدينة . اما قطاع التعليم فكما هو الحال في القطاع الصحي على الرغم من القرارات المتشددة في عودة شريحة المدرسين والمعلمين الا ان هناك اعداد ليست بالقليلة ما زالت خارج المدينة فيتوجب على المعنيين





مناشدة الجهات العليا بإعادتهم الى المدينة ومنع الوساطات والمحسوبيات في هذا الامر ، كما لوحظ قلة عدد الأبنية المدرسية في المدينة التي بلغت (15) بناية فقط والذي أدى بدوره الى الدوام المزدوج بين مدرستين في البناية الواحدة أي ان هناك دوام صباحي للمدرسة الاصلية ودوامي مسائي للمدرسة الضيف ، وعليه يجب إعادة النظر والعمل على انشاء ابنية مدرسية تساعد على فك ذلك الدوام المزدوج .

وبما ان هذه المدينة تمتاز بعراقتها وتاريخها العلمي المشرف على المستوى المحلي والدولي فيجب ان يتم تسخير الجهود والطاقت لتكون المدينة منارة للعلم ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء (جامعة) فيها تسمى باسمها او باسم اقليمها (عالي الفرات) ، او على اقل حال ان تكون مركزا ومجمعاً لبعض الكليات التابعة لجامعة الانبار ، فليس انحيازاً لها وانما استحقاقاً يجب ان تحصل عليه اكثر من باقي مدن غرب محافظة الانبار ، فهي الاعرق تاريخاً والافضل علماً وموقعاً جغرافياً والاحق ادارة حيث كانت منذ نشأت الدولة العراقية قضاءً تتبعه مدن حديثة وراوه والقائم . ان انشاء جامعة او نقل بعض الكليات فيها سوف يجعلها مدينة مفعمة بالحياة والنشاط ويعود تأثيرها الايجابي الى كل وظائف المدينة وبالإمكان تخصيص مباني لها لحين اكمال اعمار مؤسساتها كما يمكن الاستفادة من مجمع العمارات السكنية في استغلاله لهذا الغرض بعد التنسيق مع الجهات المعنية .

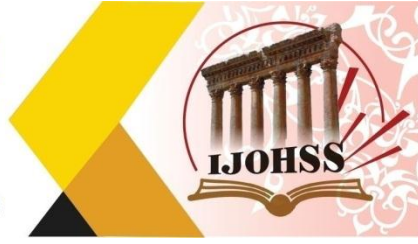
وفيما يخص الاستعمال الترفيهي فيمكن استغلال الجانب الطبيعي المتمثل ببحيرة عنه واستثماره ليكون من الاماكن السياحية الجذابة ، اما في جانبها التراثي فيجب الاهتمام بمئذنة عنه التاريخية والطريق الرابط بها واقامة بعض الخدمات الترفيهية بقربها ، اما في داخل المدينة فيجب العمل على استغلال الاراضي المفتوحة وجعلها اراضي خضراء لتعكس الجانب الحضاري والثقافي للمدينة ولكي تكون مدينة متميزة بكل جوانبها ومعلم من معالم العراق .

#### الاستنتاجات :

- 1- بلغت مساحة الاستعمال السكني في مدينة عنه (500/هكتار) وبنسبة (60%) من مساحة المدينة. وتكونت المدينة من (9) احياء سكنية بعد ان كانت في بداية نشأتها تقتصر على (4) فقط .
- 2- ان مساحة الاستعمال التجاري بلغت (25/هكتار) أي بنسبة (3%) من مساحة المدينة ، وظهرت فيها ملامح المنطقة التجارية المركزية بعد توسع المدينة قرب مستشفى المدينة في شارع الحضرة الثانوي .
- 3- بلغت مساحة الاستعمال الصناعي في المدينة (75/ هكتار) وبنسبة (9%) من مساحة المدينة ، وانتشرت بعض الورش الصناعية داخل الاحياء السكنية وفي المناطق التجارية فضلاً عن الحي الصناعي شرق المدينة .
- 4- تبين ان مساحة استعمالات النقل في المدينة (100/هكتار) وبلغت نسبته (12.1%) من مساحة المدينة . اقتصر على محطة وقود واحدة ومرآب واحد وشمل شبكة من الشوارع الرئيسية والثانوية والفرعية ، وتعاني احياء التوسع من عدم تعبيد اغلب شوارعها الفرعية .
- 5- بلغت مساحة الاستعمالات الخدمية في المدينة (30/هكتار) وبنسبة (3.6%) ، وتعاني المدينة من نقص كبير في شبكة المجاري وحرمان احياء التوسع الخمسة من هذه الخدمة الضرورية .
- 6- تبين ان هناك نقص كبير في الكوادر الطبية والصحية وحتى في الكوادر التعليمية في المدينة .
- 7- تبين ان استعمالات الأرض الحضرية في المدينة كانت نسب مساحاتها بعد الاعتماد على المعيار السكاني انها افضل من المعيار المحلي ، وهذا لا يعني جودة الحياة فيها بل هو يعني قلة عدد السكان في المدينة ، وذلك لان الواقع الاقتصادي في المدينة ضعيف جداً وكان سبباً بهجرات سكانية من المدينة .

#### التوصيات :

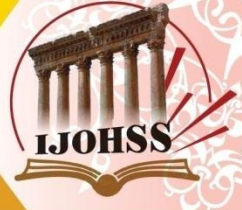
- 1- بعد فرز وتوزيع الأراضي السكنية يفضل التعاون مع المصارف الحكومية بوضع آليه وتسهيلات في منح القروض للمواطنين لغرض البناء وبدون فوائد .
- 2- إعادة اعمار مجمع القلعة السكني ومنح عروض خاصة للموظفين لشراء وحدات سكنية فيه كما يرجى الإسراع في تنفيذ بناء مجمع جوهرة عنه السكني .
- 3- إعادة هيكلة وتأهيل الاستعمال التجاري وخصوصية اسواقه وفك التداخل فيها ، وخصوصاً في المنطقة التجارية المركزية والعمل على تنظيمه وتأثيث الشوارع الفرعية فيه ، واطلاق تسميات خاصة لهذه الأسواق .



- 4- إعادة النظر في توزيع المؤسسات والورش الصناعية في المدينة ونقل بعضها في الحي الصناعي ، مع إمكانية فتح بعض الورش كالتجارة في السوق القريب من محطة الوقود .
- 5- العمل على تعبئة الشوارع الفرعية داخل احياء التوسع في المدينة لما تعانيه من مشاكل كبيرة في موسم الامطار ، كما يجب تسمية بعض المعالم في المدينة كالدوار والشارع الرئيسي والشوارع الثانوية ، والعمل على وضع دراسة لإقامة طريق مقترح يمر بالمدينة .
- 6- العمل على تطوير الجانب الخدمي من خلال اتخاذ بعض القرارات لعودة الكوادر الطبية والتعليمية الى مؤسساتها .
- 7- اتخاذ كافة الجهود للعمل على انشاء مؤسسات تنموية في المدينة سواء في النشاط الاقتصادي كإتشاء المعامل الغذائية او إعادة اعمار معلمي النسيج والخياطة ، او فيما يخص الجانب الخدمي كإتشاء مجمع كليات او جامعة في المدينة لتكون نواة مهمة لتنمية المدينة .

### الهوامش

- 1- قاسم البدر اوي ، التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الثالث والرابع ، 2014 ، ص 710 .
- 2 - رولا أحمد ميا ، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسة ، العدد الاول ، 2010 ، ص 276 .
- 3 - محمد صالح ربيع ، المدينة العربية تطور في المشكلات وتراجع في الخدمات ، دار مجدلاوي ، عمان ، 2017 ، ص 69 .
- 4 - محمد جاسم شعبان العاني ، أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية ، دمشق ، دار علاء الدين للنشر ، 2010 ، ص 118 .
- 5 - Antoni Kokenski , Regional Disaggregation of national Policies and Plans, of Cit, p.4.
- 6 - قتيبة محمد شلال القيسي ، الإدارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب ، 2020 ، ص 25 .
- 7 - علي محمد عصام ، تفعيل نظام التنمية في المناطق الحضرية وتفعيل دورها للمناطق الشعبية وتفعيل دور الادارة المحلية ، القاهرة ، 2001 ، ص 33 .
- 8 - منصور احمد أبو زيد ، الايكولوجيا الحضرية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدينة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1996 ، ص 70 .
- 9 - حسن كشاش الجنابي ، متطلبات التنمية الحضرية الحالة الدراسية – مدينة الرمادي ، مجلة مداد الآداب ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع لكلية الآداب / الجامعة العراقية ، 2015 ، ص 150 .
- 10 - علي كريم العمار ، مفهوم الإدارة الحضرية في فلسفة الحضارات القديمة والفكر المعاصر ، بحث منشور في شبكة الانترنت . ص 21 .
- 11 - محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989 ص 295.
- 12 - هديل موفق محمود ، استخدام أساليب المخططات الشبكية في الإدارة الحضرية للسيطرة على توسع المدن (منطقة الدراسة – مدينة عنه الجديدة) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 23 .
- 13 - صبري فارس الهيتي ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1986 ، ص 83 .
- 14 - كايد عثمان أبو صبحة ، جغرافية المدن ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 234 .
- 15 - محمد عرب الموسوي ، جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق ، دار الرضوان ، عمان ، 2018 ، ص 90 .
- 16 - صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، مطبعة دار الكتب ، جامعة الموصل ، 1987 ، ص 151 .
- 17 - صبري فارس الهيتي ، التخطيط الحضري ، دار اليازوري ، عمان ، 2012 ، ص 138 .



- 18 - خلف حسين الدليمي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، دار صفاء ، عمان ، 2009 ، ص 58 .
- 19 - خلف حسين الدليمي ، نفس المصدر ، ص 37 .
- 20 - محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2010 ، ص 92 .

### المصادر

- 1 - حسن كشاش الجنابي ، متطلبات التنمية الحضرية الحالة الدراسية – مدينة الرمادي ، مجلة مداد الآداب ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع لكلية الآداب / الجامعة العراقية ، 2015 .
- 2 - خلف حسين الدليمي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، دار صفاء ، عمان ، 2009 .
- 3 - رولا أحمد ميا ، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسة ، العدد الأول ، 2010 .
- 4 - صبري فارس الهيتي ، التخطيط الحضري ، دار اليازوري ، عمان ، 2012 .
- 5 - صبري فارس الهيتي ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1986 .
- 6 - صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، مطبعة دار الكتب ، جامعة الموصل ، 1987 .
- 7 - طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 287 .
- 8 - علي كريم العمار ، مفهوم الإدارة الحضرية في فلسفة الحضارات القديمة والفكر المعاصر ، بحث منشور في شبكة الانترنت:  
[https://www.researchgate.net/publication/298301590\\_mfhwm\\_aladart\\_alhdryt](https://www.researchgate.net/publication/298301590_mfhwm_aladart_alhdryt)
- 9 - علي محمد عصام ، تفعيل نظام التنمية في المناطق الحضرية وتفعيل دورها للمناطق الشعبية وتفعيل دور الادارة المحلية ، القاهرة ، 2001 .
- 10 - قاسم البدر اوي ، التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الثالث والرابع ، 2014 .
- 11 - قتيبة محمد شلال القيسي ، الإدارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب ، 2020 .
- 12 - كايد عثمان أبو صبحه ، جغرافية المدن ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 .
- 13 - محمد جاسم شعبان العاني ، أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية ، دمشق ، دار علاء الدين للنشر ، 2010 .
- 14 - محمد صالح ربيع ، المدينة العربية تطور في المشكلات وتراجع في الخدمات ، دار مجدلاوي ، عمان ، 2017 .
- 15 - محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2010 .
- 16 - محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 1989 .
- 17 - محمد عرب الموسوي ، جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق ، دار الرضوان ، عمان ، 2018 .
- 18 - منصور احمد أبو زيد ، الايكولوجيا الحضرية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدينة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1996 .
- 19 - هديل موفق محمود ، استخدام أساليب المخططات الشبكية في الإدارة الحضرية للسيطرة على توسع المدن (منطقة الدراسة – مدينة عنه الجديدة) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 2012 .
- 20 - Antoni Kokcnski , Regional Disaggregation of national Policies and Plans, of Cit.
- 21 - Ministry of Housing and Construction , state Organization , for Housing , Housing Technical Standards and Code of practice , Report two , Baghdad , 1982 .

- 22 - المديرية العامة للتخطيط العمراني ، خارطة تحديث وتوسيع التصميم الأساس لمدينة عنة الجديدة ، مقياس الرسم 1 / 5000 .
- 23 - المديرية العامة للمساحة ، خريطة محافظة الانبار الإدارية ، لعام 2000 ، مقياس 1 / 1000000 .
- 24 - وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، 1977 .